NPT/CONF.2000/MC.II/SR.4

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

Distr.: General
3 January 2003
Arabic
Original: English

اللجنة الرئيسية الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في مقر الأمم المتحدة، بنيويورك، يوم الاثنين، ٨ أيار/مايو ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كوبيراكي .....(بولندا)

المحتويات

تبادل الآراء (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب.

00-42232 (A)
0042232

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠.

تبادل الآراء

المناطق الخالية من الأسلحة النووية

١ - **السيد أليموف** (طاجيكستان): قال، متحدثا باسم أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويؤكد هذه الفكرة عدد من الوثائق والاتفاقات الدولية، بما في ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم نشر الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥.

٢ - وأفاد بأن جمهوريات آسيا الوسطى الخمس قررت إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية لتعزيز نظام عدم الانتشار والأمن الإقليمي. وأوضح أن القيادات السياسية بهذه الجمهوريات أيدت إنشاء منطقة من هذا النوع إثر عقد اجتماعات رفيعة المستوى في ألماتي وطشقند وبشكك. وقال إن دول آسيا الوسطى اتخذت تدابير محددة من أجل إنشاء هذه المنطقة وأعرب عن سروره لإعداد هذه الدول لوثيقة عمل تلقي الضوء على الخطوات الهامة التي قطعتها في إعداد مشروع معاهدة يهدف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وأضاف أنها تأمل أن تحظى وثيقة العمل هذه بتأييد المشاركين في المؤتمر وأن يشار إليها في تقرير اللجنة الرئيسية الثانية والوثيقة الختامية للمؤتمر.

٣ - **السيد كرما** (الجزائر): قال إن المعاهدة أكدت، باعترافها الصريح في المادة السابعة منها بحق أي مجموعة من الدول في ''عقد معاهدات إقليمية لتأمين عدم وجود أي أسلحة نووية إطلاقا في أقاليمها المختلفة''، أهمية معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وطابع التكامل فيما بينها. ومضى يقول إن التطورات المستجدة في الشؤون الدولية وفي قضايا نزع السلاح، ولا سيما عدم انتشار الأسلحة النووية، أدت إلى تكثيف الجهود في هذا الاتجاه منذ انعقاد مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥. وأوضح أن معاهدتي بانكوك وبليندابا اللتين أبرمتا لإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وأفريقيا على التوالي تمثلان مرحلة جديدة في المحاولات الرامية إلى تقنين مركز هاتين المنطقتين. وأشار إلى أن هناك حاليا أكثر من مائة بلد في أربع قارات. انضم إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتنم الجهود المبذولة لإنشاء منطقة من هذا النوع في آسيا الوسطى ورغبة منغوليا في إعلان نفسها دولة خالية من الأسلحة النووية عن تزايد الالتزام بالعمل من أجل القضاء نهائيا على الأسلحة النووية في العالم.

٤ - وأردف قائلا إن معاهدة بليندابا تعبر عن الإرادة السياسية للدول الأفريقية في هذا الصدد، لكنه استدرك قائلا إن دخولها حيز النفاذ يقتضي أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها كما وردت في البروتوكول الإضافي الثاني الملحق بها. وقال إن حكومة الجزائر تعتقد بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا من شأنه أن يعزز الأمن الجماعي ونظام عدم الانتشار الدولي والسلام العالمي. وأضاف أن إزالة الأسلحة النووية من المنطقة عنصر أساسي يكمِّل جهود نزع السلاح في العالم. لكنه قال إن الجزائر يساورها قلق بالغ بسبب عدم إحراز أي تقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط القريبة جغرافيا من أفريقيا والتي تربطها بها روابط وثيقة إذ لا تزال إسرائيل وحدها ممعنة في رفضها الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. واختتم كلمته قائلا إن هناك ضرورة لتعزيز الالتزام بالسعي إلى إنشاء منطقة

خالية من الأسلحة النووية سبق للجمعية العامة للأمم المتحدة أن أيدتها بتوافق الآراء.

٥ - **السيد بومبادري** (الأرجنتين): قال إن الأرجنتين، باعتبارها عضوا في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو، مقتنعة بمنافع إنشاء مثل هذه المناطق. وأشار إلى أن نظام عدم الانتشار قد أحرز أعظم تقدم في مجال إنشاء هذه المناطق منذ انعقاد مؤتمر ١٩٩٥ باعتماد معاهدتي بانكوك وبليندابا والمفاوضات الجارية في آسيا الوسطى.

٦ - وأضاف بأنه لا بد لكفالة خلو منطقة ما من الأسلحة النووية أن ينضم جميع دول المنطقة إلى المعاهدة المنشئة للمنطقة ولا بد للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنضم للبروتوكول ذي الصلة. كما ينبغي تشجيع تبادل المعلومات بشأن عدم الانتشار بين مختلف المناطق. وأكد أن القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة (القرار ٧٧/٥٣ فاء) مستوحى بوضوح من روح المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن شأن النتائج التي تحققت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي جنوب المحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا وأفريقيا أن تشجع المشاركين في المؤتمر على الترويج لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم، ولا سيما المناطق التي تشكل مصدرا للتوتر.

٧ - **السيد ثامرين** (إندونيسيا): قال متحدثا باسم حركة بلدان عدم الانحياز إن الدول الأعضاء في الحركة الأطراف في المعاهدة تؤيد التدابير التي تتخذ لإبرام معاهدات بغية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والمقترحات التي تقدم لإنشاء مثل هذه المناطق في أجزاء من العالم لم تنشئ بها مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا استنادا إلى اتفاقات تبرم بحرية بين دول المنطقة المعنية من أجل تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق الأهداف المتوخاة من نزع السلاح النووي. وأضاف أن هذه البلدان ترحب بالمبادرة التي اتخذتها دول آسيا الوسطى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة وتؤيد اعتماد البرلمان المنغولي مؤخرا قانونا يسهم إسهاما ملموسا في الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتعزيز نظام عدم الانتشار.

٨ - وأكد أن الدول الأطراف الموقّعة على معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا تؤكد من جديد التزامها بالترويج للأهداف المشتركة المتوخاة من هذه المعاهدات وبحث سبل تعاون جديدة، ولا سيما توطيد مركز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة. وتعيد تأكيد عزمها على التعاون على أكمل وجه وعلى بذل قصارى جهودها لكفالة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط في وقت قريب.

٩ - **السيد زهران** (مصر): قال إن وفد بلاده يؤيد البيان الذي أدلى به المتكلم السابق. وأضاف أن مصر قد شاركت مشاركة نشطة في العملية التي أفضت إلى اعتماد معاهدة بليندابا، مما يعبر بوضوح عن رغبتها في تجنب أهوال الأسلحة النووية. وأوضح أن ٥٠ دولة وقّعت على المعاهدة، في حين صدقت عليها ١٢ دولة وأودعت صكوك تصديقها لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

١٠ - وقال إن أمن أفريقيا يرتبط ارتباطا عضويا بالأمن في الشرق الأوسط نظرا إلى التداخل الجغرافي والسياسي بين المنطقتين. ولفت الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ٤٨/٥٤ وحث أعضاء اللجنة على أخذ التفاعل القائم بين هاتين المنطقتين في الاعتبار في مداولاتهم. وأضاف أن المبادئ والأهداف المعتمدة في عام ١٩٩٥ تتناول أيضا بوضوح

منطقة الشرق الأوسط. وقال إن على إسرائيل أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تخضع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار تطبيق معاهدة بليندابا.

١١ - وأعرب عن ترحيب وفد بلاده بإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية، إذ من شأن كل هذه المناطق أن يسهم في تنفيذ أهداف المعاهدة. وأكد أن تخليص الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية من الأسلحة النووية سيكون دليلا على احترام أهم حقوق الإنسان الأساسية ألا وهو الحق في الحياة.

١٢ - **السيد تاكنوت** (المملكة المتحدة): قال إن التطورات الإيجابية في مجال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أمر يبعث على التفاؤل. وأضاف أن حكومة بلده قد صدقت على البروتوكول الملحق بمعاهدة راروتونغا وأيدت قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ دال المتعلق بالأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

١٣ - وأعرب وفد بلاده عن ترحيبه بإنشاء منطقتين جديدتين خاليتين من الأسلحة النووية منذ انعقاد مؤتمر عام ١٩٩٥. واستدرك قائلا إن تصديق المملكة المتحدة على بروتوكول معاهدة بليندابا لا يشكل سوى جزء من الصورة إذ لم يصدق عليها حتى الآن سوى ١٢ دولة من أصل العدد اللازم والبالغ ٢٨ دولة وحث وفد بلاده على الانتهاء من عملية التصديق في أقرب وقت ممكن.

١٤ - وأضاف أن المملكة المتحدة ستتعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتيسير تنفيذ معاهدة بانكوك وستتعاون أيضا مع دول آسيا الوسطى في الجهود التي تبذلها من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها.

١٥ - **السيد كورديرو** (البرازيل): أكد من جديد البيان الذي أدلى به وفد بلاده في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلت به الأرجنتين والبيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وذكر في هذا الصدد أن وفده يرغب بصفة خاصة في التشديد على الفقرة ٣٧ من الوثيقة التي عرضها ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (NPT/CONF.2000/MC.II/CRP.6). وأضاف أن الرئيس ينبغي أن يضع في اعتباره عند إعداد تقريره الاقتراح الذي قدمته البرازيل في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية (NPT/CONF.2000/PC.III/35).

١٦ - **السيد فو زيغانغ** (الصين): قال إن الصين كان دائما من رأيها أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يساعد في الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية وفي تعزيز نزع السلاح النووي، كما يساعد في الوقت نفسه على المحافظة على السلام والأمن الدوليين. وأوضح أن هذا هو السبب في توقيع الصين وتصديقها على معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبليندابا. وأضاف أن وفد بلاده يؤيد أيضا قرار الجمعية العامة الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وذكر أن الصين قدمت في السنوات الأخيرة دعما نشطا للجهود التي تبذلها بلدان آسيا الوسطى الخمسة من أجل تحويل منطقتها إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأعرب عن أمله في أن تتمكن هذه البلدان من ذلك في أقرب وقت ممكن. كما أعرب عن دعم وفد بلاده لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منغوليا.

١٧ - **السيد ريزنيكوف** (بيلاروس): قال إن مسألة إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار تطرح للمناقشة بعض الأحداث التي وقعت في الماضي، من قبيل بدء سريان المعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم، وبعض الأحداث التي تتصل بالمستقبل، من قبيل ضرورة انضمام إسرائيل وباكستان

وكوبا والهند للمعاهدة، والإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ودعا في هذا الصدد إلى الإسراع بالتوقيع على اتفاق بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وبدء سريانه في وقت قريب، وإلى إنشاء منطقة من هذا النوع في جنوب آسيا. وأكد أنه على المجتمع الدولي أن يواظب على دعم المبادرات التي تدعو الدول الأطراف في المعاهدة، غير الحائزة للأسلحة النووية، إلى القيام على أساس المبادئ المتفق عليها دوليا بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ومضى يقول في هذا الصدد إن وفد بلاده يرى أن المبادرات الرامية إلى إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي وفي جنوب القوقاز هي مبادرات مشجعة.

١٨ - واستطرد قائلا إن بلده، الذي نبذ خيار الأسلحة النووية وقام بإزالتها من أراضيه وانضم إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، يعتزم شن مبادرة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط أوروبا. وأوضح أن وجود مثل هذه المنطقة سوف يعزز الأمن الإقليمي، ولا سيما في ظل الوضع السائد في البلقان القابل للانفجار في أي لحظة، كما سيؤدي إلى تعزيز آلية منع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية ومنع نقل المواد الانشطارية في أنحاء المنطقة. وأعرب عن أمله في أن يمكن، نتيجة للدعم الواسع النطاق من جانب بلدان أوروبا الشرقية، الشروع في المشاورات الرامية إلى مناقشة الهدف النهائي المتمثل في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في وسط وشرق أوروبا، بغية مواصلة تعزيز الأمن في المنطقة. وذكر أن وفد بلاده قد قدم ورقة عمل (NPT/CONF.2000/MC.II/WP.16) تبين الموقف الوطني لبيلاروس بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط وشرق أوروبا. وأشار إلى أن تلك الوثيقة لا يقصد بها التأثير على مواقف الدول الأخرى بأي شكل من الأشكال.

١٩ - **السيدة عبد الرحيم** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في مناطق الصراع، يساعد في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومن شأنه أن يفضي في نهاية المطاف إلى نزع السلاح الشامل. وأشارت إلى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة في الوقت الحالي قد حققت نجاحا بالغا وأفسحت المجال أمام تعزيز المعايير الدولية المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية. وأردفت قائلة إن إصرار إسرائيل على رفض الانضمام إلى المعاهدات الدولية المبرمة في هذا الشأن أو تأييد نصوص من قبيل قرار الجمعية العامة ٥١/٥٤ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قد جعل من الشرق الأوسط منطقة توتر وصراع. ومضت تقول إن تأكيد المؤتمر من جديد على ضرورة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبخاصة في المناطق التي تشهد توترا، سوف يقتضي بالتالي من إسرائيل أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار والاتفاق المتصل بها، وأن توافق على السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش منشآتها. وأعربت في هذا الصدد عن الأسف لعدم اشتمال مشروع التقرير الذي أعده رئيس اللجنة على أي إشارة إلى إسرائيل، وهي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يمتلك ترسانة نووية عسكرية، والذي يمثل بالتالي خطرا حقيقيا لا يهدد الشرق الأوسط وحده، وإنما يهدد أيضا السلام والأمن الدوليين. وأضافت أن التقرير لا يمارس أي ضغط على إسرائيل من أجل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار أو إخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي. وذكرت أن التقرير يشير إلى الدول الأطراف في المعاهدة التي لم تبرم بعد اتفاقات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي ترى أنه ينبغي الإشارة أيضا إلى الدول التي ليست من الأعضاء في المعاهدة، بما في ذلك إسرائيل. وأكدت أن

سياسة الكيل بمكيالين يمكن أن تترتب عليها آثار يصعب التنبؤ بها.

٢٠ - **السيد إيكيدا** (اليابان): أشار إلى البيان الذي أدلى به ممثل طاجيكستان، فأعرب عن أمل حكومته في أن تقوم تركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان بوضع الإجراءات المتعلقة بالمعاهدة في صورتها النهائية في أقرب وقت ممكن، وبالتالي إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الشمالي. وقال إنه يرى أن إنشاء منطقة من هذا النوع يمكن أن يسهم، ليس فقط في نزع السلاح في المنطقة المعنية، وإنما أيضا في دعم الأمن الإقليمي.

٢١ - **السيدة تسيرباس** (استراليا): أعربت عن تأييد وفد بلادها للجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تتوصل إليها الدول المعنية بحرية فيما بينها. وأضافت أن وفد بلادها يعلق أهمية بالغة على هذه المناطق باعتبارها أداة لتوفير ضمانات الأمن السلبية للدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية. وأعربت في هذا الصدد عن ترحيب وفد بلادها بالتقدم الملموس الذي تم إحرازه منذ انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥. وأوضحت أنه بتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكولين الملحقين بمعاهدتي راروتونغا وبليندابا، يتضاعف ثلاث مرات، من ٣٣ إلى ٩٩، عدد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية المستفيدة من ضمانات الأمن السلبية الملزمة قانونا المقدمة من جميع الدول الخمس الحائزة لهذه الأسلحة.

٢٢ - وأعربت عن ترحيبها بتوقيع المملكة المتحدة على بروتوكول معاهدة بليندابا، وبوضع اللمسات الأخيرة على المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، والمناقشات الإضافية الرامية إلى كفالة توقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول معاهدة بانكوك. وأعلنت عن استعداد حكومتها لتزويد دول آسيا الوسطى بالمساعدة العملية، ولتقديم هذه المساعدة إلى منغوليا في سياق نظرها في التحول إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية مؤلفة من دولة واحدة.

٢٣ - **السيد أبونتي** (إكوادور): أكد من جديد البيان الذي أدلى به وفد بلاده في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، والذي حث فيه على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المناطق المعنية فيما بينها بحرية. وأعرب عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز بشأن الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من الوثيقة NPT/CONF.2000/MC.II/CRP.6.

٢٤ - **السيد فريدريش** (سويسرا): أعرب عن ترحيبه بالنجاح المتنامي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وذكر أن وفد بلاده، الذي قدم دعمه الكامل لمبادرة دول آسيا الوسطى الخمس الرامية إلى تحويل منطقتها إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية، يأمل في أن يجري قريبا إبرام اتفاق في هذا الصدد. ومضى قائلا إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا بد لها كي تتمتع بالفعالية من أن تستند إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئة نزع السلاح، بما في ذلك ضرورة الاعتراف بها دوليا، وضرورة أن يكون إنشاؤها نتيجة لترتيبات تتوصل إليها دول المناطق المعنية فيما بينها بحرية.

٢٥ - **السيد تونغبراسروث** (تايلند): قال إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة يشكل خطوة نحو بلوغ الغاية النهائية المنشودة من معاهدة عدم الانتشار، وهي: تخليص العالم من الأسلحة النووية. وأضاف أن هذه المناطق تعزز أيضا الأمن الإقليمي بصورة بالغة، وتشكل تدابير لبناء الثقة في المناطق المعنية. وحث في هذا الصدد جميع

الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدعم أهداف مختلف المعاهدات والترتيبات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأعرب عن ترحيبه بما أعلنت عنه هذه الدول من عزم على إتمام عملية التوقيع على البروتوكولات الملحقة بهذه المعاهدات. وفيما يتعلق بمعاهدة بانكوك، حث الدول الحائزة للأسلحة النووية مرة أخرى على إبداء مزيد من المرونة بشأن التوصل إلى حل توفيقي مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بالتوقيع على البروتوكول الملحق بالمعاهدة.

٢٦ - **السيد توماجفيسكي** (بولندا): أعرب عن اندهاشه للبيان الذي أدلى به ممثل بيلاروس بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط وشرق أوروبا، نظرا إلى أن النائب الأول لوزير خارجية بيلاروس قد ذكر بوضوح في أثناء المناقشة العامة أن بلده مدرك لمواقف بلدان المنطقة بشأن هذا الاقتراح. وقال إن وفد بلاده قد أعرب عن موقفه وعن قلقه بشأن الاقتراح في عدة مناسبات سابقة، وإنه سيبين موقفه مرة أخرى بعد أن يلم بالوثيقة المعنية إلماما كاملا.

٢٧ - **السيدة هيلم** (نيوزيلندا): قالت إن ورقة العمل المنقحة التي أعدها الرئيس، المؤرخة ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٩، والواردة في الوثيقة NPT/CONF.2000/1، تشتمل على معظم العناصر اللازمة، وتشكل أساسا عاما جيدا يمكن أن تستند إليه اللجنة في عملها. ومضت تقول إن وفد بلادها قد اقترح بالفعل إضافة فقرة تحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدق بعد على البروتوكولات الملحقة بالمعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أن تفعل ذلك. وأعربت عن ترحيبها بالبيان الذي أدلت به الدول الحائزة للأسلحة النووية في ١ أيار/مايو بشأن الخطط الرامية إلى كفالة الحصول على التصديقات اللازمة، وقالت إن لهذا البيان أهميته بالنسبة لمعاهدة راروتونغا التي لا يزال ينقصها تصديق واحد.

٢٨ - وأردفت قائلة إن الجانب الآخر للاقتراح الذي طرحه وفد بلادها في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية يتصل بالنص المتعلق بوضع نصف الكرة الجنوبي كمنطقة خالية من الأسلحة النووية والتحركات الرامية إلى بلوغ هذا الهدف. وذكرت أن وفد بلادها قد أوصى بإدراج النص الذي أشار إليه ممثل البرازيل في نفس دورة اللجنة التحضيرية المذكورة.

مراقبة التصدير

٢٩ - **السيد ناظري** (إيران): أفاد، مشيرا إلى الوثيقة (NPT/CONF.2000/MC.II/WP.14)، التي قدمها وفد بلاده، أن الفقرة ١ تشير إلى أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من امتثال الدول الأطراف للمعاهدة. وقال إن الفقرة ٢ تقترح إجراء مفاوضات متعددة الأطراف لوضع مبادئ توجيهية فعالة للنقل، إذ إن ثمة مقترح مماثل يجري النظر فيه في إطار الفريق المخصص للتعامل مع مسألة الأسلحة البيولوجية. وتشير الفقرة ٣ إلى أن بعض الدول، بكل أسف، ملتزمة باتخاذ تدابير إنفاذية من جانب واحد بدلا عن التدابير الجماعية التي يمكن أن تتخذ في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، معيقة بذلك إمكانيات حصول البلدان النامية على المواد النووية.

٣٠ - وأضاف قائلا إن النسخة الحالية من ورقة عمل الرئيس ليست مرضية فيما يتعلق بمراقبة التصدير. ولا يستطيع وفد بلاده الموافقة على النص إلا إذا أُخذت ورقة العمل الإيرانية في الاعتبار.

٣١ - **السيد زهران** (مصر): أعرب عن قلقه من أن نظام مراقبة التصدير الساري حاليا قد وضع قواعد تطبق على دول لم تشارك في وضعها. ولذلك، لا تشعر الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بأن شواغلها قد أُخذت في الاعتبار، وبخاصة الشواغل المتعلقة بإمكانية إفادتها من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لأغراض التنمية الاجتماعية

والاقتصادية. فينبغي أن تكون جميع الدول قادرة على إسماع آرائها وعلى أن تؤخذ في الاعتبار قبل تنفيذ مراقبة التصدير.

٣٢ - **السيد غريكيولي** (إيطاليا): أشار إلى أن إيطاليا تتولى حاليا رئاسة مجموعة موردي المواد النووية وقد تحدثت من قبل عن الشفافية في ذلك الصدد. وتدعو الفقرة ٢ من ورقة العمل الإيرانية (NPT/CONF.2000/MC.II/WP.14) البلدان الأعضاء في مجموعة موردي المواد النووية إلى اتخاذ خطوات عملية لإنجاز مهمة تعزيز الشفافية. وقد أخذت بلاده هذا الواجب بجدية شديدة وتأمل في أن يؤخذ التصريح الوارد في الورقة المقدمة من إيطاليا بالكامل في الاعتبار. وقد بينت الورقة الإيرانية أيضا بأنه ينبغي تعزيز الشفافية في الإجراءات وصنع القرارات في نظم مراقبة التصدير المتصلة بالطاقة النووية في إطار من الحوار والتعاون (الفقرة ٢). وقد كان ذلك أحد الشواغل الأخرى لإيطاليا. وقد أجرت عدة حوارات مع بلدان خارج المجموعة وقد توسعت المجموعة خلال رئاستها لتشمل ثلاث دول أعضاء جديدة.

٣٣ - **السيدة تسيرباس** (استراليا): قالت إن مراقبة التصدير كانت وسيلة في إطار التزام الدول الأطراف الواضح باتخاذ خطوات لمنع الانتشار النووي، لتحقيق هذه الغاية. وقد كانت مراقبة التصدير الفعالة هامة أيضا للتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، مما يتوقف على وجود مناخ من الثقة بعدم الانتشار. وثمة علاقة واضحة بين التزامات عدم الانتشار في كل من المواد الأولى والثانية والثالثة وأهداف الاستخدامات السلمية في المادة الرابعة. ومراقبة التصدير لا تعيق التجارة والتعاون المشروعين في المجال النووي. بل، إنها تخلق بيئة من الأمان والاستقرار في الأجل الطويل تعتبر ضرورية للتعاون النووي.

٣٤ - ومضت قائلة إنه قد أُحرز تقدم جيد في تنفيذ النداء الذي وجه في مبادئ وأهداف عام ١٩٩٥ من أجل تحقيق الشفافية في مراقبة التصدير المتعلقة بالمواد النووية. واستجابة لذلك النداء، بذل أعضاء مجموعة موردي المواد النووية جهودا متضافرة لتعزيز الشفافية والوضوح إزاء الدول غير الأعضاء. وقالت إن وفد بلادها يرحب بالورقة التي قدمتها إيطاليا للمؤتمر فيما يتعلق بأنشطة المجموعة المتعلقة بالشفافية، وكذلك الورقة التي قدمتها لجنة زانغر والتي تصف عمل تلك اللجنة وتحدد أهدافها. وقد ظلت حكومة بلادها تؤيد بانتظام تحقيق المزيد من الشفافية ونظمت حلقات دراسية للمجموعة عن الشفافية ووضعت برامج توعية سنوية عن مراقبة تصدير المواد النووية لبلدان جنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادئ.

٣٥ - **السيد عبد الله فايز** (ماليزيا): قال إن وفد بلاده يشاطر ممثل مصر الشواغل التي أعرب عنها. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تنص على أي نظام للتصدير. ولتحقيق شفافية فعالة، ينبغي أن تصبح عضوية لجنة زانغر عامة ولا تُحصر بنخبة من الدول تفرض إرادتها على الدول غير الأعضاء.

٣٦ - **السيد فو جيغانغ** (الصين): قال في معرض إشارته إلى الوثيقة NPT/CONF.2000/MC.II/WP.14، إن بعض المقترحات الواردة فيها معقولة للغاية. فالحكومة الصينية تدرك أن الغرض من المقترحات هو تعزيز الأمن الوطني لجميع البلدان، والمساهمة في تعزيز استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم الكيل بمكيالين في مجال الصادرات النووية، مما يعتبر شرطا هاما لإنجاح عملية منع الانتشار النووي. وعلى أساس هذا الفهم، قال إن وفد بلاده يؤيد المقترحات الواردة في ورقة العمل.

٣٧ - **السيد كرما** (الجزائر): أشار إلى أن وفود مصر وإيران وماليزيا قد تطرقت إلى الصعوبات التي تواجه الدول غير الحائزة لأسلحة نووية في امتلاك معدات للأغراض السلمية. وقد عانى وفد بلاده من صعوبات مماثلة. وأكد أن عملية مراقبة التصدير لا تزال حتى الآن تجرى بصورة غير شفافة، ومن الواضح أن المبادئ التوجيهية والقواعد الخاصة بالصادرات لا تُتَّبع على نحو كامل وتشكل في الواقع عقبات بالنسبة للبلدان. لذا طالب بإعداد مبادئ توجيهية متعددة الأطراف بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومشاركة جميع الدول المعنية وينبغي إجازة عملية مراقبة التصدير بمزيد من الشفافية.

٣٨ - **السيد شميدت** (النمسا): قال، مشيرا إلى مسألة الشفافية، إن الفقرة ٢ من المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعني بوضوح أن كل دولة طرف سواء كانت موردًا رئيسيا أو موردًا غير رئيسي ملزمة إلزاما محددا بالنص على تشريع وعلى معايير وطنية لتحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل ضمان امتثال أي صادرات من بلدها بالمعايير المحددة المنصوص عليها في تلك المادة. وعلى هذا الأساس، اجتمعت عدة دول، أُشير إليها لاحقا بلجنة زانغر، في أوائل السبعينات للنظر في التزاماتها ولأخذ فهم البلدان الأخرى في الاعتبار. وخلصت إلى أن المطلوب تحقيق مستوى أدنى من معايير الصادرات. ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤، ظل فهم لجنة زانغر متاحا في شكل وثيقة لجميع أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية المهتمين وبالتالي لكل الدول الأطراف. وقدمت مجموعة موردي المواد النووية أيضا حلقات دراسية وورقات عمل. وظلت هناك معلومات كافية متاحة لعدة سنوات.

٣٩ - ومضى قائلا إنه يؤيد المقترح المتعلق بوضع ترتيبات متعددة الأطراف لمراقبة التصدير إذا كانت ستساعد في تحقيق المزيد من القبول لأحكام الفقرة ٢ من المادة الثالثة. وأعرب عن تأييده لإشراك أطراف متعددة أو تدويلها في معايير مراقبة التصدير على أساس أن الالتزام السيادي لكل دولة منفردة يظل في التأكد من أن ما يصدر لن يُستخدم لأي أغراض أخرى كما هو مطلوب بموجب أحكام المعاهدة. وإشراك أطراف متعددة قد يعني جعل المعايير الشفافة متاحة لجميع الدول، إلا أن القرار فيما يتعلق بما إذا كان أي شيء قد غادر البلد أم لا يظل بالطبع قرار كل دولة منفردة. ولذلك، قد لا يكون إشراك أطراف متعددة مناسبا للجزء الأول من مراقبة التصدير، وهو منح الترخيص، لكنه يتعلق قطعا بالجزء الثاني من مراقبة التصدير عندما ينتقل صنف ما عبر الحدود. وهذه ليست فكرة جديدة وقد وردت من قبل في البروتوكول الإضافي للوكالة. فالمصدرون يبلغون الوكالة بصادرات أصناف مدرجة في القائمة الحساسة التي تعتبر من المواد الخاضعة للفقرة ٢ من المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ثم تجري الوكالة تقييما بما إذا كانت الأصناف المنقولة مناسبة للبرنامج النووي للبلد المستورد. وتتحقق من وصول الصنف للبلد ثم تراقب كيفية استخدامه. لذا، فإن عنصر إشراك أطراف متعددة موجود أصلا. وطالب بأن تتبادل الوفود الأفكار بشأن كيفية تحسين تلك العملية.

٤٠ - **السيد زهران** (مصر): قال إن مراقبة التصدير في الوقت الحاضر تفرضها مجموعة من دول تحتكر المسائل النووية على دول أخرى، لم يُسمح لها بالمشاركة في عملية صنع القرار. وهناك مجموعتان من الدول الأطراف في المعاهدة: الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية. فليس من حق مجموعة واحدة أن تتخذ قرارات وتطبقها على المجموعة الأخرى. فالبلدان التي تستورد مواد نووية يحق لها المشاركة في عملية صنع القرار التي تضع القواعد التي تحكم استخدام وتصدير تلك المواد.

فليس هناك شفافية. والدول المستوردة تخضع للقرارات التي تتخذ وراء الأبواب المغلقة. وهذا ليس نظاما ديمقراطيا.

٤١ - وأشار إلى ما قاله ممثل النمسا من أنه يجب أن تكون هناك عملية تدويل. وإلا ستتسع الفجوة أكثر بين أولئك الذين ''يملكون'' والذين ''لا يملكون''.

٤٢ - **السيد كورديرو** (البرازيل): قال إن بلده عضو في مجموعة موردي المواد النووية ولكنه ليس عضوا في لجنة زانغر. ويأمل وفده في أن تقوم اللجنة بما هو ضروري لتحقيق التوازن اللازم بين الضمانات ومراقبة التصدير وحق جميع الدول الأطراف في المعاهدة في تعزيز استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية، إلا أنه لا يؤيد التركيز المفرط على وضع شروط جديدة في ذلك المجال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.